

وأخيراً، ينبغي أن يعاد تعريف مؤشرات التقدم. فالهدف الأساسي من حكم القانون هو استعادة عقد اجتماعي قادر على الاستمرار بين المواطنين والدولة... عقد يحمي النطاق الكامل لحقوق الإنسان، سواء كانت مدنية وسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي ضوء هذا الهدف، ينبغي، في النهاية، ألا يقاس تأثير أي برنامج فعال لحكم القانون بعدد رجال الشرطة أو المحامين المدربين وإنما بدرجة الأمن والعدالة والتمكين التي يتمتع بها مواطنوا السودان.

ياسمين شريف، محامية، ورئيس وحدة ومستشارة رئيسية أولة في حكم القانون ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان. وهي مؤلفة كتاب **Freedom from fear: promoting human security for the return and reintegration of displaced persons in Sudan – A protection assessment by the IRC, May ٢٠٠٤١**

ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: **yasmine.sherif@undp.org** يعبر هذا المقال عن رؤية شخصية للكاتبة ولا يعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

وبدون حدوث تغير في المواقف الأخلاقية باتجاه العدالة والمساواة، ستفوق جميع الجهود الأخرى. وأخيراً، يتبين أن استعادة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها واستدامته يتم من خلال العنصر البشري في ذلك المجتمع.

وبينما تستطيع اتفاقية السلام الرسمية أن تساعد في عملية بناء السلام، فإن آثار النزاع المسلح غالباً ما تتطلب عملية طويلة لتعديل السلوكيات. إذ يستدعي الأمر عادة اتباع طرق جديدة ومتدرجة للمناصرة الاجتماعية والتدريب. وقد أثبتت الخبرات الميدانية أن الإصلاح القانوني والهيكلي لا يكفيان وحدهما لتعزيز احترام حقوق الإنسان في فترة ما بعد النزاعات؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي بذل الجهود أيضاً لمساعدة المنتفعين الوطنيين على الوصول إلى فهم أعمق لمبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير الأخلاقية المتأصلة في الثقافة السودانية. كما ينبغي أن تستهدف البرامج غرس مواقف أخلاقية إيجابية ونظم عقائدية سليمة تستطيع أن تحل محل المواقف الأخلاقية السلبية التي تدعم ثقافة العنف. ويجب أن يتلقى المنتفعون الوطنيون دعماً ويحصلوا على أدوات تمكنهم من اكتشاف مواطن قوتهم حتى يستطيعوا أن يؤثروا إيجابياً في بيئتهم. عندئذ فقط نستطيع أن نبنى بحق قدرات المنتفعين الوطنيين لدمج حقوق الإنسان والقيم الأساسية للعدالة في محيط قوتهم، وحياتهم اليومية، ومسئولياتهم.

احترام خاص للنوع الاجتماعي، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان.

■ تحسين قدرة الموارد البشرية، ودعمها بإطار قانوني ملائم وقدرات مؤسسية وتشغيلية.

■ التأكد من إبداء الاهتمام اللازم بعملية بناء الثقة والمصالحة عند وضع برامج حكم القانون وتنفيذها، بحيث تشجع على إجراء تحول دائم في مجتمع تهدده النزاعات.

■ الإسهام في توفير بيئة تفضي إلى تطبيق بنود اتفاقية السلام، تشمل عودة النازحين وغيرهم من العائدين وإعادة إماجهم، بما في ذلك إعادة دمج المحاربين السابقين؛ وفي النهاية، إلى بناء القدرات على المدى الطويل في قطاع حكم القانون، والانتخابات الحرة والنزيهة، والإدارة الرشيدة للحكم.

وتوضح المحصلة النهائية أن بناء السلام واستدامته لن يتسنى إلا إذا شمل موضوع بناء القدرات كلاً من الإصلاح المؤسسي والمواقف الأخلاقية. وكما هي الحال في فترة ما بعد النزاعات، حيث تتمزق المجتمعات وتتأثر بعمق بحرب أهلية طويلة، ينبغي أن يحظى موضوع بناء الثقة بأولوية كبيرة تعزز الأعمال الإنسانية، والتنمية، والسياسية.

تعتمد العودة المتواصلة للنازحين/اللاجئين على نهج التعاون

سجاد مالك

المهمشة والمتأثرة بالحرب

■ آليات وقاية قومية فعالة

■ دعم مبادرات التنمية المحلية لأكثر الجماعات ضعفاً في السودان

■ العمل نحو اعتماد العائدين على أنفسهم والمرحلة النهائية للمساعدات الإنسانية

يجب على الجهود المبذولة لضمان إيجاد الحلول المثبتة لعمليات الإزاحة وتعزيز سبل الرزق أن تضع بعين الاعتبار حقيقة أن المجتمعات التي سيعود إليها الكثيرون قد عانت من الدمار والحرمان الشديدين. وما يزيد عملية العودة تعقيداً هو طول أمد النزوح وحقيقة أن أعداداً كبيرة من

تشكل مجموعة المعيشة والوقاية الاجتماعية ١ في بعثة التقييم المشتركة أساس خطة عودة وإعادة دمج حوالي ٦,٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١١، وسيعتمد النجاح على الالتزام بعملية السلام الشامل والدعم الدولي المتواصل.

للخدمات الاجتماعية الأساسية. ولهذا السبب ركز تقرير المجموعة على أهمية العناصر التالية:

■ تحسين الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية لكل المضعفين من السودانيين

■ ازدياد مساهمة وحماية حقوق الجماعات الضعيفة بما فيها المعاقين والطاعنين في السن والنساء والأطفال

■ نشاط اقتصادي محلي زائد في المجتمعات

تقدر الأمم المتحدة أن النزاع والقحط تسببا في نزوح ٦,٧ مليون سوداني ٢ بما فيهم ٥٥٠ ألف لاجئ في الدول المجاورة، وألقى الكثير من الانتباه بحق على أكبر عدد من السكان النازحين في العالم ولكن استعادة المجتمع تستهدف أيضاً تلك الأعداد السكانية الذين لم يمكنوا من الفرار من العنف أو القحط بالإضافة إلى الذين تحملوا عبء استضافة السكان النازحين. سيعود الكثير من النازحين إلى المجتمعات والمناطق التي عانت بشدة من العديد من العوامل بما في ذلك الحرب والقحط وهي تعاني الآن من الوصول المحدود

وستكون أول سنتين للخطة التي أعدتها بعثة التقييم المشتركة فترة عصبية، ويجب أن ينصب الاهتمام والتركيز على عمليات التدخل قصيرة الأمد والفورية لخلق أسس لعودة وإعادة تكامل السكان النازحين. ويجب أن تكون المساعدة الأولية لها أثراً فورياً وواضحاً ويجب أن تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية وبناء الثقة وتعزيز فض النزاع والمصالحة بين السكان في مناطق العودة. وستضمن المرحلة الأولية الناجحة أن إعادة التكامل متواصلة وستتجنب تكرار عملية النزوح أو الهجرة الجماعية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويجب أن تبدأ العملية التالية لإعادة التكامل والاسترداد والتنمية في نفس الوقت.

ومن أجل عودة وإعادة تكامل السكان النازحين، فقد تم تبني مبادئ '4Rs' في السودان بما في ذلك 'إعادة الاستقرار' للنازحين داخل السودان، وستضمن طريقة تخطيط 5Rs مع التخطيط على أساس المناطق وجود الروابط بين عودة وإعادة تكامل السكان النازحين وفعاليات التنمية والاسترداد.

ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن التدخل في الوقاية الاجتماعية يجب أن يركز على نقاط الانتقال (على الطريق من أماكن النزوح وفورا) حال الوصول إلى أي منطقة جديدة) في حال أن تخطت الصدمات قدرة الضعفاء على التغلب عليها حيث ربما يجعل وصول العائدين الحياة أصعب على المقيمين الذين تنقصهم الموارد بالفعل. يجب أن تتم ضمانة وجود الطعام والأمن المادي وتقديم سبل المواصلات الملائمة. وهناك حاجة لعملية المراقبة من أجل تقليص مخاطر فرض الضرائب غير القانوني أو الاعتداءات الجسدية، وللتحقق من الطبيعة التطوعية للعودة والمساعدة في تسهيل فرص التكامل المحلي وإعادة الاستقرار. ويجب إقامة هيئات لتقديم المعلومات التي تتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة/مرض الإيدز وهيئات لمساعدة المرضى، ويجب إغارة الانتباه لاحتياجات الحماية للجنود الأطفال والنساء المرتبطات بالقوى المتحاربة والمقاتلين المعاقين والمقاتلين ذوي الأمراض المزمنة. ويجب تزويد من لهم خلفيات زراعية بالسلال الزراعية لإعدادهم للاعتماد على أنفسهم. ويجب على مشاريع إعادة التكامل سريعة الأثر والتي تركز على المجتمعات، أن تساعد المجتمعات في الخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحة الفرص أمام أولئك الذين ليس لديهم معرفة بالزراعة ليستعيدوا أو يكتسبوا سبل كسب رزقهم، وتجنب الاعتماد الكلي على المساعدات الغذائية. وتعتمد خطة عمل الأمم المتحدة لعام 2005 على بعض من تلك التدخلات بهدف تقديم الدعم للنازحين في أماكن نزوحهم وفي طريق العودة وفي مناطق العودة.

يوجد هناك قدر طبيعي من نفاذ الصبر من جانب الكثير من المساهمين الرئيسيين، وهم السكان السودانيون وخاصة النازحون والمتأثرون

لذلك يجب تنفيذ عمليات تحليل ومراقبة النزاعات بقصد منح الخلافات الناشئة أو النزاعات المكبوتة من أن تفيض إلى المواجهات العنيفة سواء بين الجماعات الضعيفة ذاتها أو بين الجماعات الضعيفة والمجتمعات المضيفة خلال الانتقال وبعد إعادة الاستقرار.

ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن حوالي 70٪ من النازحين سوف يعودون ويستقرون مرة أخرى بنهاية المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية في عام 2007 وأن 22٪ سيمكثون في أماكن إقامتهم الحالية بنهاية الرحلة الانتقالية في عام 2011. ويقدر المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن 90٪ من اللاجئين سيعودون إلى السودان خلال الفترة الانتقالية.

الموقف المرغوب فيه بحلول عام 2011 هو تلبية كل احتياجات إعادة الاستقرار للسكان النازحين (والمحاربين السابقين) والمجتمعات التي يعودون إليها أو يستقرون فيها أو التي يختارون أن يندمجوا من خلالها في جميع أنحاء السودان، والأهداف القياسية في هذه الفترة هي:

- العودة والتكامل المتواصلين في أماكن النزوح وإعادة الاستقرار داخل السودان لعدد 6,7 مليون نازح
- تحسين الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة/مرض الإيدز وعلاجه
- ازدياد المساهمة وحماية حقوق الجماعات الضعيفة (بما في ذلك المعاقين والكهول والنساء والأطفال) فيما يتعلق بتقديم الخدمات
- ازدياد النشاط الاقتصادي المحلي في المجتمعات المتأثرة بالحرب

■ ازدياد فاعلية آليات الوقاية القومية

■ ازدياد فعالية مبادرات التنمية المحلية

■ تعزيز الاعتماد على الذات للعائدين وتقليص المساعدات الإنسانية وتوقيفها تدريجياً

المساعي التعاونية وتكامل النشاطات الإنسانية والاستردادية والتنمية

لقد أتاح توقيع اتفاقية السلام الشامل في شهر يناير وتكوين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في شهر يوليو 2005 فرصة أمام ملايين النازحين للعودة إلى الوطن. ولكن التحديات تظل هائلة، فعودة وإعادة تكامل الملايين من اللاجئين النازحين والنازحين الداخليين ليست ببساطة عملاً مستمراً واعتيادياً. فقيود القدرة والموارد جلية في كل المستويات والقطاعات. وهذا سيتطلب مساعي منظمة ومتواصلة من جانب كل الأطراف القومية والدولية والمجتمعات ككل.

السكان النازحين قد نزحوا لفترة تزيد عن 15 عام وأقاموا خارج المخيمات وقاموا بتطوير استراتيجيات محنكة للتعيش وكسب الرزق وهي مختلفة تماماً عن تلك التي عرفوها في مناطقهم الأصلية. والكثير من العائدين لا يتحدثون لغة شعبيهم بالضرورة وعدد كبير منهم تلقى تعليمه باللغة العربية.

أدى التقدم في محادثات السلام بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان إلى شيوخ المزيد من الأمن في عامي 2004 و2005 مما أدى إلى ضمان وصول أكبر للهيئات الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وشجعت هذه التطورات على الكثير من عمليات العودة العفوية (أي بدون مساعدة خارجية) إلى المناطق الجنوبية والانتقالية في السودان التي بها موارد محدودة أو بدون موارد على الإطلاق. ولكن الجماعات التي تعمل على العودة وإعادة الاستقرار تواجه ظروف عاتية على الطريق، فالكثير يدفعون الضرائب بشكل غير قانوني وأحياناً يتم التحرش بهم أو الهجوم عليهم مما يؤدي إلى وقوع خسائر في الممتلكات وفي الأرواح بين الفينة والأخرى. إن نقص الحصول على المعلومات في الوقت المناسب أو المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بعملية العودة يحول دون اتخاذ الخيارات بناء على المعرفة ويخفي عوامل المخاطرة المحتملة التي يمكن أن تواجه العائدين. فقد تم إزاحة بعض من النازحين في الخرطوم من مناطق الإزاحة القائمة بالقوة كجزء من مساعي التجديد الحضري 3، وأدى نقص الوصول للملائم للوقاية والخدمات في مناطق العودة/إعادة الاستقرار إلى وقوع بعض من عمليات الهجرة الثانوية، وأدت هذه الحركات إلى انحراف التوازن الديموغرافي. ويوجد في الكثير من قرى العودة أعداداً غير متكافئة للكهول والنساء حيث يبحث الذكور القادرين جسدياً عن العمل في أماكن أخرى ويسعى الشباب وراء التعليم في المدن.

على مر السنين وعلى نحو تقليدي تم إقصاء النساء والأطفال والكهول من آليات المساهمة، وتخشى بعض اللاجئين في المخيمات أن يفقدن الحريات التي اكتسبها في المنفى. وما لم تخاطب النشاطات الإنسانية والاستردادية والتنمية هذه القضايا من البداية وما لم تشرك الجماعات المهمشة في عمليات اتخاذ القرارات في المجتمع، ستظل هناك مخاطرة من أن تستمر هذه التباينات إلى الأبد.

وفي ظل البيئة الهشة سياسياً للسودان، لا يجب ترك العائدين ومجتمعاتهم في ظروف حرمان لفترات طويلة بدون وقاية والخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق. فيمكن لعملية العودة ذاتها أن تتسبب في اندلاع نار التوترات المحلية بين العائدين والمجتمعات المضيفة كما ويمكن أن يتزعزع كلا من البيئة والاقتصاد المحليين الهشين. وبدون الالتزام والدعم الخارجي، تظل هناك مخاطرة حقيقية بالتدفق مرة أخرى إلى بلدان اللجوء أو وقوع عمليات نزوح داخلية مجدداً.



■ ضمان وجود قانون عفو عام قبيل العودة المنظمة

التحديات التي تواجه المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين

لقد كان المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين شريكا نشيطا في تلك المساعي التعاونية في السودان وأثناء عملية وضع الإطار العملي لعودة وإعادة تكامل النازحين المنصوص عليها في خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥. وأفضت هذه النهج إلى تناغم معايير الحماية والعودة وإعادة تكامل النازحين الداخليين على مستويات مشابهة لمعايير اللاجئين العائدين.

ويرفع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين قدرته التشغيلية واللوجستية لإعادة اللاجئين من البلدان المجاورة، وقد أكدت البعثات الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى أن الغالبية الساحقة للاجئين السودانيين يرغبون في العودة إلى وطنهم. وستقع أول عملية عودة منظمة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، ويجري العمل على الصياغة النهائية لخطة عودة اللاجئين من كينيا وإثيوبيا والأماكن الأخرى.

ويفترض المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن دور القيادة في تنسيق نشاطات الأمم المتحدة

والتدخل والتخطيط

■ مراقبة عوامل الدفع والتجاذب التي ربما تؤثر على عملية العودة

■ تقييم خيارات التكامل المحلي في الشمال

■ حملة معلوماتية لتعزيز اتخاذ الخيارات الحرة والمطلعة والعودة الطوعية

■ توفير سبل المواصلات خلال مرحلة العودة العفوية وخاصة للضعفاء

■ ضمان وجود ممر آمن على طول طرق العودة ومن خلال نشر مراقبي قوات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية

■ تأسيس إطار قانوني لعودة النازحين

■ مراقبة تأسيس وإدارة محطات الطرق

■ نشر المعلومات عن اتفاقية السلام الشامل

■ الدفاع عن القانون الإنساني الدولي لكل الأطراف المسلحة

بالحرب والسياسيين والأطراف الدولية، في التعامل مع الاحتياجات الملحة والفورية ومشاهدة "الانتصارات السريعة". تلك المشاريع هي مشاريع بنية تحتية في الغالب، ولكن تقترح تجربة مواقف ما بعد النزاعات أن يتم موازنة هذا مع دعم قوي بالتساوي "لبرمجيات" الانتقال والاسترداد، وهي تعزيز القدرات وإعادة بناء رأس مال المجتمع. ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن عملية التدخل في استعادة كسب الرزق للمجتمعات، والتي ستتكون من دعم الخدمات الأساسية ودعم الممارسات الزراعية المتواصلة والأمنه ببنيا والفعاليات الريفية الأخرى ودعم فعاليات در الدخل الزراعية وغير الزراعية، يجب أن تشمل على الحماية والأمن وبناء السلام والمصالحة والرفاهية الاجتماعية وتعزيز قدرات السلطات والمجتمعات.

ومن أجل عودة السكان النازحين، والتي تظل أولوية من أولويات الحكومة، ستكون الإجراءات التالية عوامل مساعدة على تعزيز كرامة وحقوق النازحين والعائدين في السودان وسوف تركز على الوسائل الدولية لحماية النازحين الداخليين واللاجئين:

■ ازدياد تواجد المراقبين الدوليين بالإضافة إلى طواقم البرنامج/الحماية في هذا المجال وفي مخيمات النازحين الداخليين لتعزيز المراقبة

لعودة وإعادة تكامل النازحين في إثيوبيا العظمى (غرب إثيوبيا وشرق إثيوبيا وبحر الجبل) ولايات النيل الأزرق، وهي مناطق عودة للاجئين، لضمان أن العودة متواصلة وتقع بأمان وإجلال.

المتحدة للاجئين على تنفيذها بالاشتراك مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان وتم التخطيط للكثير والكثير من المشاريع وبتكلفة كلية تقدر بنحو ٢٨ مليون دولار أمريكي.

لقد حقق نجاح استنتاج بعثة التقييم المشتركة وتبنيها لتقريرها في أواسل والتعهدات السخية بتقديم الدعم المالي أملا كبيرا وتفاؤلا في أوساط شعب السودان وخاصة النازحين منهم. لقد ألفت عملية بعثة التقييم المشتركة الأساس لإعادة التكامل والتنمية على المدى البعيد. وتعلن النسخة المنقحة لخطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ ٤ عن الدعم الماس والفوري الذي يحتاجه النازحون واستقبال المجتمعات في مناطق النزوح في الطريق إلى مناطق العودة وفي الطريق إليها. ومع ذلك يظل الاسترداد والتنمية والتدخل الإنساني على نطاق واسع له الأولوية، وأي تأخير في تنفيذ الإجراءات التي أوصى بها تقرير بعثة التقييم المشتركة يمكن أن يكون ذو معان ضمنية إذا لم يرى الشعب الثمار الحقيقية للسلام، وإذ لم يستطع النازحون العودة إلى ديارهم. وسيكون هذا خطوة إلى الخلف لكل من التنمية والسلام.

ومع ذلك فإن فعاليات وموارد المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين محدودة والتحديات هائلة. وفي حديث مع أهالي القرى في جنوب السودان وعد المفوض السامي "بإعلام رؤساء الأناض الأغباء" في العالم أنه يحب عليهم فعل المزيد ولكنه حذر أيضا قائلا "نحن لا نملك المال لتقديم المساعدة لكل ما تحتاجون"، وقد خطت رابطة واضحة بين مساعدة التنمية والنمو الاقتصادي والسلام. وقال رئيس الوزراء البرتغالي السابق "لو أردنا أن يكون الأوغنديين في أوغندا والسودانيين في السودان والبرتغاليين في البرتغال، يجب علينا إيقاف الحرب. ولكنه من

وفي بعثة جديدة إلى المنطقة، أكد المفوض السامي أنطونيو غاتيريس لممثلين للاجئين السودانيين البالغ عددهم ٦٦ ألف لاجئ في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا على أن العودة ستكون طوعية تماما. ولخص أمامهم الإجراءات التي يتخذها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين ليحضر لعودتهم في محاولة منه لحثهم على العمل مع سلطات سودانية جديدة في الجنوب لتعزيز السلام. وتشمل هذه الإجراءات على إعمار المدارس ونزع الألغام من الطرق وإعادة إعمار المنشآت الصحية واستعادة خدمات المياه وبناء قدرات المؤسسات المحلية وتدريب الهيئة القضائية والشرطة والعالميين المدنيين الآخرين في مجالات حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والمبادئ المرشدة في مجال النزوح الداخلي. وحتى الآن يوجد أكثر من ١٠٠ مشروع إعادة تكامل للمجتمعات يعمل المفوض السامي للأمم

حقيقة العودة: النازحين داخليا في دارفور

بقلم ماتياس لا روت

بالرغم من القلق المستمر الذي يحيط بالنازحين داخليا، إلا أنهم بدأوا بالعودة إلى منازلهم في دارفور، وبناءً عليه قد يكون على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الأخرى الذين شاركوا في مساعدتهم وحمايتهم، الالتزام بتطبيق بمبادئ الطوعية والأمان والكرامة.

على منطقة الحدود التشادية. وبحسب ما استطاعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتابعه، فإن معظم حركات العودة أثبتت نجاحها.

رد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عودة النازحين داخليا

بالرغم من أن أولئك العائدين بحاجة ملحة للحصول على مساعدة إنسانية، إلا أن قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بمساعدة هؤلاء العائدين أثار الكثير الانتقادات في البداية خوفاً من أن مثل هذا القرار سيخلق توقعات خاطئة بين النازحين داخليا حول جدوى عودتهم إلى مناطقهم الأصل. ولا يعتبر هذا القلق غير مبرر تماماً، لأنه نتيجة لأهم مبادئ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تدعو إلى حق الاختيار

"دارفور قد تكون منطقة قتال أقل نشاطاً عما كانت عليه منذ سنة، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة بشكل متكرر، حيث استبدلت هناك المعركة الحقيقية ببينة مختنقة من كثرة التخويف والخوف للذات تنيرهما الميليشيات القابضة هناك". وحتى إذا كان التزام الأطراف المشتركة نحو إحفاق سلام حقيقي إلا أن عمليات تخفيف وطأة الحرب وإحلال الصلح وإعادة البناء ستكون طويلة.

ومع كل ذلك عاد مؤخراً عدد قليل من النازحين إلى قرأهم، تحت ظروف خطيرة أحياناً، حاملين معهم أملاً في إعادة بناء حياتهم. وجاءت بعض حركات العودة هذه نتيجة لاختلاف الطبيعة المحلية من مركز القرية إلى المستوطنات البعيدة بالرغم من وجود بعضهم على مسافات بعيدة داخل أو بين المناطق الثلاثة لإقليم دارفور ٣. وقد ظهرت بعض الحركات أيضاً

في الخامس من تموز/يوليو ٢٠٠٥، وقعت الحكومة السودانية إعلان مبادئ حل النزاع السوداني في دارفور مع حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ذات القاعدة الجماهيرية الأصغر ١. وبالرغم من أن هذه الخطوة تعتبر قطعاً أكثر الإجراءات الواقعية التي اتخذت حتى الآن نحو إحلال السلام، إلا أنه ما زال هناك تشكك نحو الطرق التي سيتبرج من خلالها هذا الالتزام المبدئي على أرض الواقع.

في دارفور، ما زال النازحين داخليا يعانون من أشكال العنف والاعتصاب، والعمالة الإجبارية واستغلال الأطفال والسرقة والتوتر للحصول على الموارد النادرة. وتبين أن وجود شرطة الاتحاد الإفريقي المدنية ساهم في حدوث تحسن نسبي على الوضع الأمني ولكن الوضع يبقى غير متوقع بل ومقلب. وأفاد تقرير الأمين العام الصادر في ١٨ يوليو ٢٠٠٥ حول قضية دارفور أن